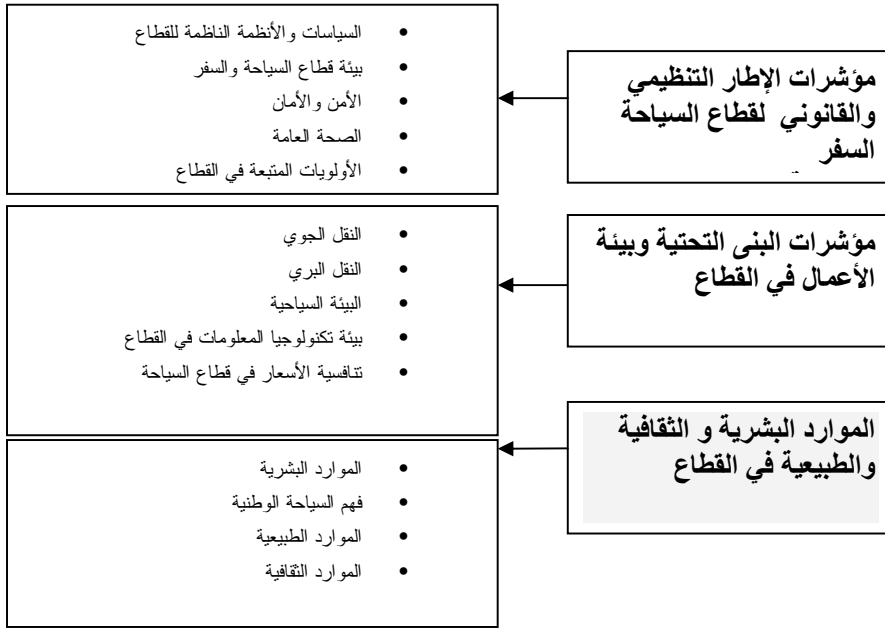


ملخص تقرير تنافسية السياحة والسفر العالمي لعام 2009

أولاً: المنهجية المتبعة في تصنيف تنافسية الدول في التقرير الخاص بقطاع السياحة والسفر:

اعتمد هذا التقرير في تحليله لتنافسية قطاع السياحة والسفر في الدول المشاركة، والبالغ عددها

(133) دولة على 14 مؤشراً، بحيث قسمت تلك المؤشرات إلى ثلاث مجموعات رئيسية كما يلي:



وقد اعتمد هذا التقرير في تحليله لتنافسية قطاع السياحة والسفر في الدول المشاركة، على نوعين

رئيسيين من البيانات، وهما:

أ. **البيانات الكمية: (Quantitative Data)** وهي تلك البيانات المتعلقة بأداء قطاع السياحة والسفر وقدرة القطاع على استخدام واستغلال التكنولوجيا الحديثة، وقد تم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال الهيئات الدولية مثل منظمة السياحة العالمية، ومجلس السياحة والسفر العالمي، إضافة إلى الحصول على بعض المعلومات من قبل كبرى الشركات العاملة في هذا القطاع، وكذلك النشرات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.

ب. **البيانات النوعية:** (Qualitative Data) وهي بيانات يتم الحصول عليها من خلال المسوحات الميدانية التي يقوم بها المنتدى الاقتصادي العالمي الموجه لقياس آراء وملاحظات رجال الأعمال وصناع القرار في الدول المشاركة، ويتم اختيارهم بناءً على أسس معينة تحدد من قبل المنتدى.

ثانياً: ملخص التقرير:

أشار التقرير إلى حصول سويسرا على المرتبة الأولى من بين 133 دولة مشاركة، وتليها كل من النمسا وألمانيا. ويرجع حصول سويسرا على هذه المرتبة إلى وجود البنية التحتية المتقدمة الداعمة من تنظيم قطاع السياحة والسفر من حيث الأمان والصحة، ووجود ثقافة سياحية متقدمة ومتطورة، ومن الملاحظ أن فرنسا وهي أكثر دولة في العالم من حيث القدرة على استقطاب السياح قد جاءت في المرتبة (4) متقدمة بستة مراتب بالمقارنة بالعام الماضي، ويعود السبب في ذلك، كما يشير التقرير، إلى السياسات التي قامت بها الحكومة والتي اعتبرت قطاع السياحة والسفر من الأولويات الحكومية حيث ضاعفت من جهودها التسويقية والمشاركة الدولية بالمعارض السياحية والتي تبين التطور المستمر للقطاع السياحي في فرنسا.

أما فيما يتعلق بالدول العربية، فيلاحظ من الجدول أدناه أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أحرزت المرتبة الأولى (1) على الدول المشاركة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمرتبة (33) في التقرير العام متقدمة بشكل كبير على إسرائيل التي أحرزت المرتبة الثانية (2) بين الدول أعلاه والمرتبة (36) في التقرير العام .

أما فيما يتعلق بمصر والتي تمتلك تاريخاً ثقافياً مميزاً وعريقاً (حيث تحتوي على 7 مواقع تعتبر من التراث العالمي) -وحسب ما أشار إليه التقرير- فقد احتلت المرتبة (64) متقدمة بمرتبتين مقارنة بالعام الماضي. والجدول أدناه يوضح مرتبة الأردن من ضمن الدول العربية لعام 2009:

المرتبة	الدولة
33	الإمارات العربية المتحدة
54	الأردن
44	تونس
37	قطر
75	المغرب
64	مصر
95	الكويت

المصدر: تقرير التنافسية للسياحة والسفر، المنتدى الاقتصادي العالمي، 2009

ثالثاً: تحليل موجز لمرتبة الأردن في التقرير:

أشار التقرير إلى أن الأردن قد حصل على المرتبة (54) في الترتيب العام من بين 133 دولة مشاركة، مما يعني انخفاض ترتيبه بمرتبة واحدة مقارنة بالعام الماضي 2008 -وهو انخفاض طفيف حيث تم دخول 3 دول جديدة في التقرير لهذا العام وأحرز المرتبة 53 من بين 130 دولة مشاركة، وقد سبق الأردن -من حيث الترتيب- من الدول العربية كل من دولة الإمارات العربية المتحدة التي حصلت على المرتبة (33)، وجاءت قطر في المرتبة (37)، في حين حصلت تونس على المرتبة (44). وقد تلا الأردن -من الدول العربية- كل من المغرب في المرتبة (75)، والكويت في المرتبة (95)، وجاءت مصر في المرتبة في المرتبة (64).

وفيما يتعلق بالمجموعات الرئيسية التي تم تقسيم المؤشرات على أساسها فقد حصل الأردن على التصنيفات التالية:

المرتبة	المجموعة الرئيسية
36	مؤشرات الإطار التنظيمي لقطاع السياحة و السفر
67	مؤشرات البنية التحتية وبيئة الأعمال في القطاع
54	الموارد البشرية و الثقافية و الطبيعية في القطاع

فكما يلاحظ من الجدول أعلاه، فقد حصل الأردن على الترتيب (36) فيما يتعلق بالمؤشرات التنظيمية للقطاع مما يعني أن قطاع السياحة و السفر متقدم تشريعيا و تنظيميا ولا يزال هنالك الكثير مما يجب القيام به فيما يتعلق بالبنية التحتية الداعمة لقطاع السياحة، بالإضافة إلى الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع.

رابعاً: التوصيات التي جاءت في التقرير:

احتوى التقرير في فصوله المختلفة على بعض التوصيات للحكومات من كافة الدول سواء المتقدمة أو غيرها للعمل بها من أجل تعزيز تنافسية قطاع السياحة و السفر، آخذين بعين الاعتبار التغيرات و التحديات التي يواجهها العالم من ارتفاع لأسعار النفط العالمي والتي تؤثر على نمو قطاع السياحة و السفر ومنها:

- ضرورة إيجاد وسائل شاملة لرفع و تحسين الكفاءة التشغيلية للمرافق و البنية التحتية و التقليل من التكاليف و الحصول على تمويل من المجتمع الدولي للمساعدة في تحسين هذا القطاع و لمواجهة تحدياته.
- أهمية تفعيل الشراكة بين القطاع العام و الخاص من خلال الحوار المشترك و خاصة في ظل الظروف الحالية الصعبة و النظر لأهمية قطاع السياحة و الذي يولد فرص عمل مختلفة و يعمل على حفز النمو الاقتصادي و يساهم في الحد من وطأة الفقر في الاقتصاد ككل.
- يوصي التقرير أيضا بضرورة التحسين الشامل للقطاع من خلال تنفيذ و بشكل فعال للإطار التنظيمي و الاستثمار في البنية التحتية و تحسين القدرة التنافسية للموارد البشرية و الثقافية و الموارد الطبيعية.

- تعزيز تنافسية الأسعار في قطاع السياحة والسفر حيث يعتبر السعر من أهم العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار حول السفر وبالتالي على متخذي القرار المساهمة في هذا الخصوص.
- أهمية إجراء التعديلات المناسبة على القوانين والتشريعات بما يضمن تحرير قطاع السياحة والسفر وبخاصة في ظل الأزمة الحالية التي تواجه دول العالم ككل حيث شجعت هذه الأزمة شركات الطيران للضغط على الحكومات من أجل تحرير الأسواق وإبرام الاتفاقيات العالمية وذلك لدعم وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع وعلى نطاق عالمي .